Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 79 | Issue 4 Article 11

10-1-2019

Research Title: The Aspects of Goodness in Grammatical Permissibility.

Ibrahim bin Hadi Mohammed Al-Mubaraki
Faculty member at Taibah University

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Arabic Language and Literature Commons

Recommended Citation

Al-Mubaraki, Ibrahim bin Hadi Mohammed (2019) "Research Title: The Aspects of Goodness in Grammatical Permissibility.," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 79: Iss. 4, Article 11.
DOI: 10.21608/jarts.2019.81814
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol79/iss4/11

This Book Review is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

ملامح الحسن في الجوازات النحوية [*]

د إبراهيم بن هادي محمد المباركي
عضو هيئة التدريس في جامعة طيبة

الملخص:

حدود البحث وأهدافه : مراتب الأحكام النحوية ثلاثة : الواجب والجائز والممتنع، ومرتبة الجواز ثلاث درجات أعلاها (الحُسْن)، وهو الذي يصل إلى حد ما قبل الوجوب، ويُعبر عنه الأصوليون بالمندوب، وأدناها (القبيح)، وهو الذي يصل إلى حد ما قبل الممتنع، ويعبر عنه الأصوليون بالمكروه.

وقد كان الاستحسان من الأوجه الجائزة عند المعربين محلا للدراسة ؛ يسعى الباحث إلى وصفِ طُرُقِهِ، وبيانِ ما يستندُ عليه، واستنتاج أهم مقاصده .

منهج البحث : اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي

أهم النتائج : أظهرت النتائج أن الاستحسان وسيلة كريمة، لهدف سام، وغرض نبيل يسعى إليه المعرب، فيفتح آفاقا رحبة للتدبر فيما قد تحمله آي القرآن من إعجاز، وينشّط الذهن بما تحويه من أوجه إعرابية استوعبتها معانيه، وسمح بها الاستعمال الفصيح.

لقد ظهر الاستحسان عند المعربين بأجمل حُلّة، ظهر ذلك في لغتهم التي راعت مراتبهم، وحفظت خلافهم واختلافهم في إطاره العملي؛ فلا تسقط الأوجه الجائزة، ولا تبطل بكلام مخالفيهم بل يُتّبع الدليل دون أن يُلغى أي وجه لعلّة يظهر لبعض المتأملين منه وجها من الأوجه، وهذه هي أهم مقاصد الاستحسان.

الكلمات المفتاحيّة : الجواز، الاستحسان، الحسن .

---

[*] **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٩) العدد (٨) أكتوبر ٢٠١٩**

Abstract

The Aspects of Goodness in Grammatical Permissibility.

Research Boundaries and Objectives: Grammatical adjudications levels are three as follows: Obligatory, Permissible and Forbidden. The permissibility has three levels, the highest is (The Goodness), which reaches below the obligatory level and the fundamentalists indicate it as commendable deeds, and the lowest level is the (shameful**)** which reaches below the forbidden level, and the fundamentals indicate it as (Disapproved dead).

The commendation was one of the important subjects of study for Arabizers. The research seeks to describe the methods of commendation, demonstrate the pillars on which the commendation is based on, and deduct its most important purposes.

Research Methodology: The researcher adopted the analytical descriptive methodology.

Main Findings: The findings revealed that the commendation is a decent method of lofty goal and noble purpose the Arabizer seek to reach it, as to open broad prospects to reflect the meanings of Koranic verses including the miracles. The commendation activate the brain as it includes syntax aspects absorbed in its meaning and allowed to the eloquent use.

The Arabizers showed the commendation in the most beautiful aspect, as proved in their language as per their linguistic levels, maintained their differences and contradictions in its practical framework, the permissible aspects can't be acquitted and can't be avoided by the statements of their contradictors, but the proof is followed without prejudice to any other aspect for any reason for which the reflectors can see any of its aspects. The foregoing are the most important purposes of the commendation.

Keywords: Permissibility, Commendation, Goodness.

المقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد ﷺ، ثم أما بعد:

إن للنحو العربي في تراثنا أحكاما عدة على النص، والحكم في معناه الظاهري سلطة، «ومفهوم السلطة يمكن أن ينير لنا بعض الأعماق»[1] وتلك الأحكام التي سيطرت على النص من كل جهة فأزالت الشك والشبهة في نفوس السامعين أو القارئين، كان مردّها أدلة قوية أيدتها ، وحفظت النص من الشوائب التي قد تلحق به، أو فلنقل حفظته من تأويل يذهب به إلى مذاهب غير مرادة من صاحب النص.

ولما كان للنص القرآني قدسيّة خاصة ، وكان لكلامه سبحانه وتعالى تأويلات عدة أرادها لعباده، فقد جرى عليه الحكم النحوي بمراتبه الثلاث، الواجب ، والجائز ، والممتنع.

ومرتبة الجواز هي المرتبة التي تظهر الأوجه المختلفة للحكم النحوي على النص، فيما يقبله التأويل أو المعنى، وتظهر عبقريّة اللغة، وسعة إدركِها، وتأويلاتِها المتنوعة، وتظهر من ناحية أخرى عبقرية علمائنا، ونضوجهم الفكري في تناول النص القرآني، وسعة أفقهم في قبولهم لأكثر من حكم يدور مع تأويل النص، وكثيرا ما يستحسنون وجها نحويا بعينه دون إلغاء ما ليس بقبيح أو ممتنع.

وأعلى درجات مرتبة الجواز (الحُسْن) ، وهو الذي يصل إلى حد ما قبل الوجوب، ويُعبر عنه الأصوليون بالمندوب، وأدنى هذه المراتب (القبيح) ، وهو الذي يصل إلى حد ما قبل الممتنع، ويعبر عنه الأصوليون بالمكروه.

ومادة هذا البحث هي كتب إعراب القرآن ، بداية من كتاب معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧ هـ) إلى كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ومع اختلاف مناهج مؤلفي كتب إعراب القرآن من ناحية ذكر الأوجه الجائزة والاستحسان منها ، أو إخراج الأوجه الجائزة عن حيّز الجواز والاستحسان إلى حيّز الترجيح وارتفاع وجه وإسقاط باقي الأوجه بالتضعيف، أو عدم ذكر الأوجه

الجائزة والاكتفاء بالراجح ، فقد كان النظر والتتبع للاستحسان من الأوجه الجائزة محلا للدراسة ؛ يسعى الباحث إلى وصفِ طُرُقِهِ ، وبيانِ ما يستندُ عليه ، واستنتاج أهم مقاصده. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة جوانب الموضوع ، وإبراز مافيه من رؤى نظرية وتطبيقية.

وقد تناولت الدراسة ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: مفهوم الحسن لغة واصطلاحا ، والمبحث الثاني: مرادفات الحسن النحوي في كتب إعراب القرآن ، والمبحث الثالث: أدلة الحسن النحوي في كتب إعراب القرآن ثم خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع. والله تعالى أسأل العون والتوفيق.

المبحث الأول: مفهوم الحسن

الحسن لغة: الحُسْنُ ضد القبح، وأحسنت إليك: فعلت بك فعلاً حسنًا[٢].

والحُسْنُ هو كون الشيء ملائمًا للطبع كالفرح، وكون الشيء صفة الكمال كالعلم، وكون الشيء متعلق المدح كالعبادات، والقبح خلافه[٣]. واسْتَحْسَنَهُ عَدَّه حَسَنًا[٤]. والمعنى المحوري للحسن هو نَقَاءُ الشيء ورقته بخروج الخَشن أو الغليظ – الذي يخالطه فيَشُوبُ رِقَّتَه– منه [٥].

الحسن اصطلاحًا: الحسن عند الأصوليين: هو ما يكون متعلق المدح في العاجل والثواب في الآجل، وهو على قسمين:

الأول: الحسن لمعنى في نفسه، وهو عبارة عما اتصف بالحسن لمعنى في ذاته، كالإيمان بالله وصفاته.

والثاني: الحسن لمعنى في غيره، وهو الاتصاف بالحسن لمعنى ثبت في غيره كالجهاد، وإنما حسن لما فيه من إعلاء كلمة الله، وهلاك أعدائه[٦].

والحسن من الحديث: ما يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة من غير أن يبلغ درجة الحديث الصحيح؛ لكونه قاصرًا في الحفظ والوثوق، وهو مع ذلك يرتفع

عن حال من دونه[٧].

ولم أقف على تعريف للحسن النحوي، ويمكن تعريفه بما يلي:

«ارتفاع مرتبة الجواز إلى حد ما قبل الواجب، إمَّا بدليل سماعيٍّ أو قياسيٍّ أو قرينة معنوية داخل النص، وإمَّا أن يكون بغير دليل».

واستخدام الأصوليين للاستحسان إنما هو من النوع الثاني الذي بغير دليل، والاستحسان من الأدلة غير المعتبرة عند الأصوليين، قالوا: هو دليل ينقدح في نفس المجتهد تقصر عنه عبارته وليس بحجة[٨].

وقد تابع ابن جني الأصوليين في استخدام هذا المصطلح وعقد له بابًا في «الخصائص» ثم تلاه أبو البركات الأنباري في كتابه «لمع الأدلة» ثم جلال الدين السيوطي في كتابه «الاقتراح»،، لم يعرف ابن جني الاستحسان بتعريف صريح واضح، وإنما ذكر أنه ما كانت «علته ضعيفة غير مستحكمة»[٩]، ثم بيَّن الفائدة العلمية منه وهو أن فيه ضربًا من الاتساع والتصرُّف.

وإيراد ابن جني لمصطلح الاستحسان جاء لتعليل ظواهر لغوية يتعلق أكثرها بقضيتي الإعلال والإبدال، وذلك عن طريق تطبيق فكرتين تتعلقان بأصول اللغة مثلما تتعلقان بأصول الفقه:

أولاهما: ذكر العلة، وإثبات أنها أمر لم يغفل عنه النحويون.

والثانية: هي القياس الذي برع فيه ابن جني[١٠].

ومن أنواع الاستحسان بغير دليل التي ذكرها ابن جني:

١- ترك الأخف إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها الفتوى والتقوى والشروى، وذلك أن هذه الألفاظ بوزن «فعلى» ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصفات.

وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلبوا الياء واوًا من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة[١١].

٢- ترك القياس واستحسان إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهًا له بالفعل المضارع، كقول الراجز:

أقائِلُن أحضروا الشُّهُودا (١٢).

وابن جني لا يجيز مثل هذا، ويُعِدُّه استحسانًا؛ لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة(١٣)، وإنما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له (١٤).

وكل الأمثلة التي ذكرها ابن جني في هذا الباب إمّا أن يكون فيها ترك أصل أو مخالفة لأصل من الأصول، وإذا كان «الاستحسان» بهذه الصورة فالإنتاجية منه غير مرجوَّة، وجعله في أصول النحو إرباك لهذه الأصول. وإذا كانت وظيفته تفسيرية فقط فالأولى ذكر «الاستحسان» في فقه اللغة وأسرار العربية(١٥).

المبحث الثاني: مرادفات الحسن النحوي

استخدم النحاة مترادفات كثيرة تدل على الحسن في الجوازات النحوية، وهذه الألفاظ إمّا أن تكون على صورة صفة، كجيد وحسن، أو اسم فاعل، كظاهر وواضح ومطّرِد وسائغ وغالب، أو اسم مفعول، كمتبادر، أو أفعالا، كيظهر ويحسن ويطرد ويكثر، أو على صيغة أفعل التفضيل، كأظهر وأجود وأولى وأغلب وأحبُّ إليّ، وقد يتنوع التعبير بهذه المترادفات بين المعربين في المسألة الواحدة ؛ وربما يكون السبب في ذلك اختلاف المخزون الثقافي.

واستحسان المعربين قد يكون على المسألة النحوية، وقد يكون على رأي من الآراء النحوية.

ومن الألفاظ الدالة على الحسن ما يلي:

أ – الجيد:

من الصفات الدالة على الحسن قولهم: وهو جيد، وقولهم: عربي جيد، وهذا التعبير مردّه في الغالب إلى الاستدلال بالسماع، ويستخدمون أفعل التفضيل (أجود)، ومما ورد من استخدامهم للجيد:

قال الفراء في توجيه النصب في ﴿كَٰظِمِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ﴾ [غافر: ١٨]: (وقوله: ﴿كَٰظِمِينَ﴾ نصبت عَلَى القطع من المعنى الَّذِي يرجع من ذكرهم فِي القلوب والحناجر، والمعنى: إذ قلوبهم لدى حناجرهم كاظمين. وإن شئت جعلت قطعه من الهاء في قوله: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ﴾، والأول أجود فِي العربية. ولو كانت «كاظمون» مرفوعة عَلَى قولك: إذ القلوب لدى الحناجر إذ هُمْ كاظمون، أَوْ على الاستئناف كَانَ صوابًا)[١٦].

ومنه أيضا قول أبي جعفر النحاس (أما قوله جل وعز: ﴿وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ﴾ [الجاثية: ٤] فلا اختلاف بين النحويين فيه أن النصب والرفع جيدان فالنصب على العطف، أي: وإن في خلقكم، والرفع من ثلاثة أوجه)[١٧].

ومن استخدامهم لـ(أجود):

قال الفراء: (وقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧] ترفع السموات بمطويات إِذَا رفعت المطويات. ومن قَالَ: ﴿مَطۡوِيَّٰتُۢ﴾ رفع السموات بالباء، التي فِي يمينه، كأنه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع، والحال أجود)[١٨].

وقال أبو جعفر النحاس: (﴿فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب﴾ [البقرة: ٢٨٢] أثبت اللام في الثاني وحذفها من الأول لأن الثاني غائب والأول للمخاطبين فإن شئت حذفت اللام في المخاطب لكثرة استعمالهم ذلك وهو أجود وإن شئت أثبتها على الأصل)[١٩].

وقال أبو البقاء في توجيه (الحمد) من سورة الفاتحة: (الجمهور على رفع الحمد بالابتداء... ويقرأ «الحمدَ» بالنصب على أنه مصدر فعل محذوف، أي: أحمد الحمد، والرفع أجود)(٢٠).

ب- الأولى:

من ألفاظ الحسن النحوي، قولهم: وهو أولى، ومن ذلك:

قال أبو جعفر النحاس في توجيه (إذ) في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران: ٣٥] (قال أبو عبيدة «إذ» زائدة، وقال محمد بن يزيد: التقدير أذكر إذ قال، وقال أبو إسحاق: المعنى: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ ما فِي بَطْنِي مُحَرَّراً منصوب على الحال، وقيل: هو نعت لمفعول محذوف... قال أبو جعفر: القول الأول أولى من جهة التفسير وسياق اللام والإعراب)(٢١).

ومنه توجيه المعطوف في قوله تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٨]. قال أبو جعفر النحاس (يكون هذا كلّه معطوفا على قوم نوح إذا كان قوم نوح منصوبا على العطف أو بمعنى واذكر، ويجوز أن يكون هذا كلّه منصوبا على أنه معطوف على المضمر في وَجَعَلْناهُمْ وهو أولى لأنه أقرب إليه)(٢٢). يعني من الآية قبلها قوله تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفرقان: ٣٧].

ومن ذلك حديث مكي ابن أبي طالب عن موضع جملة: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾

[البقرة: ١٠٢] قال مكي (هو في موضع الحال من الشياطين أو من المضمر في كفروا، وهو أولى وأحسن، أي: كفروا في حال تعليمهم السحر للناس، وإن شئت جعلته خبرا ثانيا للكن في قراءة من شدد النون، وإن شئت جعلت يعلمون بدلا من كفروا؛ لأن تعليم السحر كفر في المعنى)(٢٣).

ج. الظاهر:

استخدام النحاة القدامى لهذه الكلمة في استظهار وجه من الوجوه النحوية على آخر قليل، وشاع استخدامها بين النحاة المتأخرين كأبي حيان وتلاميذه.

ومن ذلك استظهار أبي حيان لمرجع الهاء في (عنها) من قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٥-٣٦] قال (عَنْهَا: الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الشَّجَرَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ)(٢٤).

ومن ذلك توجيه أبي حيان لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣] قال أبو حيان: (قوله: كَمَا، وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَالآخَرُ: أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، بِمَعْنَى: الَّذِي)(٢٥).

وقال السمين الحلبي في إعراب (الجزاء) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ﴾ [النجم: ٤١] (وانتصابُه من وجهَيْن، أحدُهما: - وهو الظاهرُ البيِّن - أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ، وعطفُ البيانِ يَصْدُقُ عليه أنه مُفَسِّرٌ، وهي عبارةٌ سائغةٌ شائعةٌ. والثاني: أَنْ ينتصِبَ بإضمار أَعْني، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسَمُّون مثلَ ذلك تفسيراً)(٢٦).

د - مُطّرِد:

يستحسن بعض النحاة وجها من الأوجه ويُعبّرعن السبب في ذلك بأنه (مطرد) يعنى قياسا، وهذا التعبير لم يظهر عند العلماء القدامى، وإنما ظهر عند المتأخرين، وأغلب المواضع التي ظهر فيها هي قضايا الحذف. وهذا التعبير وإن كان الأصل فيه أن يدلّ على تسويغ الجواز بالقاعدة النحوية إلّا أن فيه استحسانا مفهوما من سياق الكلام.

ومن ذلك وصف بعض النحاة لحكم حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ . إذا توفر شرط الحذف . بأنه (قياس مطّرد) وهذا يدل على استحسانهم لذلك(٢٧).

وذهب أكثر(٢٨) من استحسن الحذف إلى أن العلة النحوية التي سهلت حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ حتى صار قياساً مطرداً هي طول الكلام بالصلة، وطول الكلام يستدعي التخفيف فاحتُمِل حذف حرف الجر بقصد التخفيف.

ومن ذلك استحسان أبي حيان لزيادة أن بعد لما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت: ٣٣] قال أبو حيان: (تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الجُمْلَةِ، إِلَّا أَنَّ هُنَا زِيدَتْ، أَنْ بَعْدَ لَمَّا، وَهُوَ قِيَاسٌ مُطَّرِدٌ)(٢٩).

ومن ذلك توجيه المصدر (فضرب) من قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] قال أبو حيان (هَذَا مِنَ المِصْدَرِ النَّائِبِ مَنَابَ فِعْلِ الأَمْرِ، وَهُمْ مُطَّرِدٌ فِيهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ فِيهِ)(٣٠).

ومن ذلك استحسان السمين الحلبي لحذف الموصوف في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. قال السمين (و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ صفةً لمبتدأ محذوفٍ

تقديرُه: ومن الذين أَشْركوا قومٌ أو فريقٌ يَوَدُّ أحدُهم، وهو من الأماكن المطَّردِ فيها حَذْفُ الموصوفِ بِجُمْلَتِه (٣١).

ومن ذلك توجيه السمين الحلبي لحذف القول من (أكفرتم) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قال السمين (قوله (أكفرتم) هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بقولٍ مضمر، وذلك القولُ المضمرُ مع فاءٍ مضمرةٍ أيضاً هو جوابُ أمّا، وحَذْفُ الفاءِ مع القول مُطَّردٌ، وذلك أنَّ القولَ يُضمر كثيراً كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤])(٣٢). أي: فيقال لهم

هـ. المتبادر إلى الذهن:

قد يُعبِّر النحاة عن سبب استحسانهم لوجه من الأوجه النحوية بقولهم: وهو المتبادر إلى الذهن، وقد ظهر هذا التعبير بين المعربين المتأخرين، ومن ذلك ما يلي:

قال أبو حيان في توجيه مرجع الإحالة باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ [البقرة: ٤٩]: (هو إشارة إلى ذبح الأبناء واستحياء النساء، وهو المصدر الدال عليه الفعل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ [الشورى: ٤٣]، وهو أقرب مذكور... وقيل: يعود إلى معنى الجملة من قوله يسومونكم مع ما بعده... وقيل: يعود على التنيجة، وهو المصدر المفهوم من قوله: نجيناكم... والمتبادر إلى الذهن والأقرب في الذكر القول الأول)(٣٣).

وقال أبو حيان في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ﴾ [النساء: ٢٢] (واختلف في ما من قوله: ما نكح. فالمتبادر إلى الذهن أنها مفعوله، وأنها واقعة على النوع كهي في قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] أي: ولا تنكحوا النوع

الذي نكح آباؤكم)[٣٤].

وقال السمين الحلبي في إعراب ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]. (وأمَّا «وجهُه» ففيه وجهان، المشهور – وهو المتبادَرُ إلى الذهن – أنه اسمها. والثاني: أنه بدلٌ من الضميرِ المستتر في «ظل» بدلُ بعضٍ من كل)[٣٥].

و سائغ:

يستخدم المعربون كلمة (سائغ) ويعنون بها الاستحسان من جهة القياس، وتعني جائز بكثرة، ويغلب على استخدامها إثبات صحة الوجه النحوي ، فلا تكون كفيلة بالاستحسان الكامل لدى المعربين.

قال السمين الحلبي في حديثه عن العامل في (إذ) في قوله تعالى ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣]: (قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ ﴾: العاملُ في «إذ» قيل: مضمر إي: اذكروا. وقال الزمخشري: «صَرَفَكم ليبتلِيَكم»[٣٦]. وقال أبو البقاء: «ويجوز أن تكونَ ظرفاً لـ«عَصَيْتُم» أو «تنازَعْتم» أو فَشِلتم»[٣٧]. وقيل: «هو ظرفٌ لـ«عفَا عنكم». وكلُّ هذه الوجوهِ سائغةٌ)[٣٨].

وقال السمين الحلبي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]، فإن الكلام قد طال بذكر المعاطيف التي عطفت على الفعل وذكر متعلقاتها بعد الفعل الذي يلي لما، فلذلك كان الحذف سائغاً لاستطالة الكلام)[٣٩].

وقال أبو حيان في إعراب (عذابا) من قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ۖ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

[المائدة: ١١٥]: (والعذاب هنا بمعنى التعذيب فانتصابه انتصاب المصدر، وأجاز أبو البقاء(٤٠) أن يكون مفعولاً به على السعة، وهو إعراب سائغ)(٤١).

وقال أبو حيان في تخريج قراءة فتحة همزة (إن) من قوله تعالى ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]... وقرأ الباقون بفتحها... وخرجت قراءة فتح الهمزة على وجوه: أحدها: أن يكون تعليلاً حذف منها اللام تقديره ولأن هذا صِراطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، والوجه الثاني: أن تكون معطوفة... وقال أبو البقاء: أنه معطوف على المبدل منه أي أتل الذي حرم وأتل أن هذا صِراطِي مُسْتَقِيمًا، وهو تخريج سائغ في الكلام)(٤٢).

ز- غالب:

وهذا التعبير يستخدم بكثرة في الدلالة على الاستعمال القرآني، أو ما يسمى بعادة القرآن، فيكون الحكم بغالب بالنسبة للاستعمال القرآني. وقد يكون غالب بالنسبة إلى كثرة السماع، أو كثرة القائلين برأي محدد في المسألة.

ومنه قول السمين عند توجيهه (كأين) في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]: (من نبي: تمييز لـ«كأيِّن» لأنها مثل «كم» الخبرية. وزعم بعضُهم أنه يلزمُ جَرُّه بـ«مِن»، ولهذا لم يَجِيءْ في التنزيل إلا كذا، وهذا هو الأكثرُ الغالِبُ كما قال)(٤٣).

ومنه توجيه السمين الحلبي للفعل (يريد) في قوله تعالى ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] تقدَّم معنى الإرادة واشتقاقُها عند قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ [البقرة: ٢٦]. و«أراد» يتعدى في الغالبِ إلى الأجْرام بالياء وإلى المصادرِ بنفسِه كالآيةِ الك)(٤٤).

وقال السمين الحلبي (قد اشْتَهَر في ألسنة الناس أن «عَبْدا» المضافَ إلى الله تعالى يُجْمَعُ على «عِباد» وإلى غيره على «عبيد»، وهذا هو الغالبُ)(٤٥).

ح. أحب إليّ:

وهذا التعبير خاص بالفرآء، ولم أقف على نحوي أو معرب يستحسن وجها من الأوجه النحوية به.

قال الفراء عند توجيه (مصرا) من قوله: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا﴾ [البقرة: ٦١]: (كتبت بالألف، وأسماءُ البُلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت... وأسماء البلدان لا تكاد تعود. فإن شئت جعلت الألف التى فى «مِصْرَا» ألفا يُوقَفُ عليها، فإذا وصلتَ لم تنوِّن، كما كتبوا «سَلاَسِلاً» و«قَوَارِيراً» بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما. وإن شئت جعلت «مِصْرَ» غير المصر التى تُعرَف، يريد اهبطوا مِصراً من الأمْصار... والوجه الأوّل أحبّ إلىّ؛ لأنها فى قراءة عبدالله «اهْبِطوا مِصْرَ» بغير ألف، وفى قراءة أُبَيٍّ: «اهْبِطُوا فَإنّ لَكُمْ ما سَأَلْتُم واسْكُنُوا مِصْرَ» وتصديق ذلك أنها فى سورة يوسف بغير ألف: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩])[٤٦].

ومنه قول الفراء في توجيه قوله تعالى ﴿وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾ [الأعراف: ٢٦]: (و«لباسَ التقوى» يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل (ذلك) من نعته. وهى فى قراءة أبىّ وعبدالله جميعا: ولباس التقوى خير. وفى قراءتنا (ذلك خير) فنصب اللباس أحب إلىّ؛ لأنه تابع الريش، (ذلك خير) فرفع خير بذلك)[٤٧].

وقال الفراء في توجيه قراءة (ثلاث) من قوله تعالى ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾: (فنصبها عاصم والأعْمَش، ورفع غيرهما. والرفع فى العربيّة أحبُّ إلىَّ)[٤٨].

وقال الفراء عند توجيه ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ﴾ [الرحمن: ٨]: (إن شئت جعلتها مجزومة بنية النهى، وإن شئت جعلتها منصوبة بأن، كما قال الله: ﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَسۡلَمَۖ وَلَا

﴿تَكُونَنَّ﴾ [الأنعام: ١٤] وأن تكون . (تطغوا) فى موضع جزم أحبُّ إلىّ؛ لأن بعدها أمراً)[٤٩].

ومنه قوله في توجيه موضع (مَن) من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ [الأنفال: ٦٤]: (و(مَنْ) فِي موضع نصب عَلَى التفسير... وإن شئت جعلت (من) فى موضع رفع، وهو أحبّ الوجهين إليّ؛ لأن التلاوة تدلّ عَلَى معنى الرفع)[٥٠].

ط. الوجه:

ترد كلمة الوجه للاستحسان، فيقال: وهو الوجه، يعني في المقدمة؛ كما كان الوجه في مقدمة الإنسان، وقد يستخدم أفعل التفضيل منه فيقال (أوجه) ومن استخدام الوجه كمحسّن للجوازات النحوية ما يلي:

قال الأخفش في إعراب ﴿وَلَا نُكَذِّبَ﴾ من قوله تعالى ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]: (نصب؛ لأنَّه جواب للتمني، وما بعد الواو كما بعد الفاء، وإن شئت رفعت وجعلته على مثل اليمين، كأنهم قالوا: وَلاَ نُكَذِّبُ واللهِ بآياتِ رَبِّنا وَنكُونُ واللهِ منَ المؤمنين. هذا اذا كان ذا الوجه منقطعاً من الأول. والرفع وجه الكلام وبه نقرأ)[٥١].

ومنه توجيه الفراء لإعراب (الوزن) من قوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَزۡنُ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡحَقُّۚ﴾ [الأعراف: ٨] قال الفراء: (وإن شئت رفعت الوزن بالحق، وهو وجه الكلام. وإن شئت رفعت الوزن بيومئذ، كأنك قلت: الوزن فِي يوم القيامة حقًّا، فتنصب الحق)[٥٢].

وقال الزجاج في توجيه خبر (إنّ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ

فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الحج: ٢٥]:

(وخبر (إنَّ) فيه قولان، أحدهما: أن يكون محذوفاً فيكون المعنى إنَّ الذين هذه صِفَتُهم هلكوا. وجائز أن يكون – وهو الوجه – الخبر: ﴿نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فيكون المعنى إنَّ الكافرين والملحدين في المسجد الحرام نذِقْهمْ مِنْ عَذَابٍ أليمً)(٥٣).

ومن استخدام أفعل التفضيل (أوجه): قال السمين الحلبي في إعراب ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٦]: (وأمَّا الرفعُ فمِنْ خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و«ذلك» مبتدأ ثان و«خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابطُ هنا اسمُ الإشارةِ ... وهذا الوجهُ هو أَوْجَهُ الأعاريب في هذه الآية الكريمة)(٥٤).

ي - أقوى:

القوي والأقوى تعبيران يفيدان الاستحسان، واستخدام المعربين لهما يكون – في الأغلب – مصحوبا بالسبب في التقوية. ومن استخدام المعربين للأقوى:

قال أبو البقاء في إعراب (قليلا) من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨]: (مَنْصُوب صِفَة لِمصدرٍ مَحْذُوفٍ، و(مَا): زَائدة، أَيْ: فَإِيمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ. وَقِيلَ صِفَةٌ لِظَرْفٍ، أَيْ: فَزَمَانًا قَلِيلًا يُؤْمِنُونَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا مَصْدَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ قَلِيلًا لَا يَبْقَى لَهُ نَاصِبٌ. وقِيل: مَا نافِيَة؛ أَيْ فَمَا يُؤْمِنُونَ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَمِثْلُهُ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ و: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ وهذَا أَقْوَى في المعْنى)(٥٥).

وقال أبو البقاء في إعراب (وَأُشْرِبُوا) من قوله تعالى: ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى

﴿قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣]: (فِي موضعِ الحالِ، والعامل فيه قالوا؛ أَي: قالوا ذلك وقد أُشْرِبُوا.... وَيَجوزُ أَنْ يَكُونَ وَأُشْرِبُوا مُسْتَأْنفًا؛ وَالأَوَّلُ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم﴾؛ فهو جَوَابُ قَوْلِهِمْ: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾؛ فالأَوْلى أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَجْنَبِيٌّ)[٥٦].

وقال السمين في إعراب (لك) من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨]: (فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّق بمُسْلِمَيْن، لأنه بمعنى نُخْلِصُ لك أوجهَنَا نحو: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠] فيكونَ المفعولُ محذوفاً لفَهْمِ المعنى. والثاني: أنه نعتٌ لِمُسْلِمَيْن، أي: مُسْلِمَيْن مستقرَّيْنِ لك أي: مستسلمَيْن، والأولُ أقوى معنىً)[٥٧].

ك. الأبين:

يستخدم المعربين كلمة (أبين) للدلالة على الاستحسان، ومن ذلك:

قال مكي: في إعراب ﴿أَن تَطَئُوهُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ ۚ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]: («أَن » فِي مَوضِع رفع على البَدَل من رجال أَو نسَاء أَو فِي مَوضِع نصب على البَدَل من الهَاء وَالميم فِي (تعلموهم) التَّقْدِير على القَوْل الأول: وَلَوْلَا وطؤكم رجَالًا مُؤمنين لم تعلموهم فتصيبكم مِنْهُم معرة، وعَلى القَوْل الثَّانِي: وَلَوْلَا رجال مُؤمنُونَ لم تعلمُوا وطأهم فتصيبكم، وَهُوَ بدل الاشتمال فِي الوَجْهَيْنِ، وَالقَوْل الأول أبين وَأقوى فِي المعْنى وَالوَطْء هُنَا القَتْل)[٥٨].

ومنه توجيه الزجاج (ما) من قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] قال: (موضع «ما» رفع، المعنى اللَّه يفتيكم فيهن، وما يتلى عليكم في الكتاب أيضاً يفتيكم فِيهِن. ويجوز أن يكون «ما» في موضع جر، وهو بعيد جدا، لأن الظاهر لا يعطف على المضمر، فلذلك اختير الرفع، ولأن معنى الرفع أيضاً أبيَنُ، لأن ما يتلى فِي الكتاب هو الذي بين ما سألوا. فالمعنى: (قل الله يفتيكم فيهن)، وكتابه يفتيكم فيهن)[٥٩].

وقال الزجاج في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]: (ومن رفع اللباس فَرَفْعُه على ضربين: أحدهما أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته، ويكون (خَيْر) خبرَ الابتداء. المعنى ولباسُ التقوى المشِارُ إليه خَيْر. لباس التقوى: أي وستر العورة لبَاسُ المتقِينَ، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ويكون على أن لباس التقوى مرفوعٌ بالابتداءِ، ويكون (ذلِكَ) خَيْرٌ يرتفع به « خَيْرٌ » على أنه خبر ذلك. ويكون ذلك بمنزلة « هو » كأنه – واللَّه أعلم – ولباس التقوى هو خير، لأن أسماءَ الإشارة تقرب فيما يعود من الذكر من المضمر. والوجهان الأوَّلاَنِ أبينُ في العربية)[٦٠].

ل. الأوضح:

الواضح والأوضح مفردتان قد تعنيان تحسين الأوجه الجائزة، وهما من استخدام المعربين المتأخرين، وغالب استخدامهما لا يكون مقرونا بالسبب، ربما لأن سبب الوضوح متعلق بالمعنى.

ومن استخدام (أوضح) ما يلي:

قال السمين في توجيه (ولّ) من قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]: («وَلَّى» يتعدَّى لاثنين أحدُهما «وجهك» والثاني

«شطرَ»، ويجوز أن ينتصبَ «شطر» على الظرفِ المكاني فيتعدَّى الفعلُ لواحدٍ... والأولُ أوضحُ)[٦١].

وقال السمين في توجيه (يرى) من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ﴾ [النجم: ٤٠]: «يُرَى» مبني للمفعول فيجوزُ أَنْ يكونَ من البصرية أي: يُبْصَر، وأن يكونَ من العِلميَّة، فيكونُ الثاني محذوفاً أي: يُرى حاضراً، والأولُ أوضحُ)[٦٢].

ومنه توجيه السمين الحلبي ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ من قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] قال: (فيه أوجهٌ: أحدُها: أنَّه متعلِّقٌ ب «اكْتالوا»، و«على» و«مِنْ» تَعْتَقِبان هنا... وقيل: «على» بمعنى «مِنْ». يقال: اكْتَلْتُ عليه ومنه، بمعنىً، والأولُ أوضحُ)[٦٣].

ومن استخدام الواضح: قال السمين الحلبي في توجيه ﴿مِنْ أَصْحَٰبِ﴾ من قوله تعالى ﴿فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩١]: («مِنْ أصحاب»: قال الزمخشري: «فسلامٌ لك يا صاحبَ اليمين من إخوانك إصحابِ اليمينِ، أي: يُسَلِّمون عليك». وقال ابن جرير: «معناه فسلامٌ لكَ أنت مِنْ أصحابِ» ... وأولُ هذه الأقوالِ هو الواضحُ البيِّن؛ ولذلك لم يُعرِّجْ أبو القاسمِ على غيرِه)[٦٤].

م. الأرجح:

الترجيح في اللغة: هو مصدر الفعل رجَّحَ،، يقال:«رجَح الشيء بيده: وَزَنه ونَظَر ما ثِقْلُه»[٦٥]. ويعرفه الأصوليون بأنه «إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر» [٦٦]. وقالوا هو:«بيانُ القوّة لأحد المتعارضين على الآخر»[٦٧].

والمراد به عند النحاة: وقوع الرجحان بين الأدلة المتعارضة، قال ابن الأنباري: إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما والترجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر المتن.

الترجيح بالإسناد: وذلك بأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أحفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب بـ (كما) بقول الشاعر:

اسمع حديثًا كما يومًا تحدِّثُه ** عن ظهر غيب إذا ما سائل سأل(٦٨)

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوما تحدّثُهُ) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأمّا الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أن) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

أَلا أَيُّهذَا الزّاجري أَحْضُرَ الوَغَى ** وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ، هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي؟(٦٩)

فيقول له البصري: قد روي (أحضرُ) بالرفع أيضا، وهو على وفق القياس فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض(٧٠).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الترجيح دلالته قاطعة في إبقاء وجه وإسقاط باقي الأوجه؛ لأنه قائم على الأدلة المتعارضة، أو على الأقل هذا ما يغلب عليه، أمّا الاستحسان والذي هو مدار هذا البحث فهو قائم على استحسان وجه برفعه مرتبة وإبقاء باقي الأوجه على خط الجواز.

وهذا ما نجده في كتب إعراب القرآن فالترجيح يغلب عليه الثبات على خط الجواز وإسقاط باقي الأوجه؛ ولذلك نجد أبا حيّان يصرح بهذا الأمر فيقول (فَوَجَبَ حَمْلُ القُرْآنِ عَلَى الرَّاجِحِ لَا عَلَى المَرْجُوحِ)(٧١). وهذا ضابط توجيهي، وهو من أسس القبول والرد عند المعربين.

ودلالة الترجيح في كتب إعراب القرآن لها مظاهر:

أ- الاكتفاء بذكر الراجح دون ذكر باقي الأوجه:

ومن ذلك: إعراب ﴿أَبَشَرًا﴾ من قوله تعالى ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ إِنَّآ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٢٤]. قال السمين الحلبي (قوله ﴿أَبَشَرًا﴾ منصوبٌ على الاشتغالِ، وهو الراجحُ، لتقدُّم أداةٍ هي بالفعل أَوْلَى)[٧٢].

ومن ذلك: إعراب (الأرض) من قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا﴾ [الحجر: ١٩]: «الأرض» نصبٌ على الاشتغالِ، ولم يُقرأ بغيرِه؛ لأنه راجحٌ مِنْ حيث العطفُ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ [الحجر: ١٦])[٧٣].

ب. ذكر الأوجه جمعيها ثم الترجيح وإسقاط باقي الأوجه، وهو الاستخدام الأغلب:

ومن ذلك: توجيه محل (من) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]. ذكر السمين الحلبي في محل (مَنْ) خمسة أوجه:

الأول: وهو قول البصريين: الجر بحرفٍ مقدَّرٌ حُذِف وبقي عملُه. وردّه السمين بقوله (وهذا ليس بشيء لأنه لا يُحْذَفُ الجارُّ ويبقى أثرُه إلا في مواضعَ تقدَّمَ التنبيهُ عليها، وما وَرَدَ بخلافها فضرورةٌ).

الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض قاله أبو الفتح. وقد ردّه السمين بقوله (وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن ذلك لا يطَّرد. والثاني: أن أَفْعلَ التفضيل لا تَنْصِبُ بنفسها لضعفها)

الثالث: وهو قول الكوفيين أنه نُصِب بنفس أفعل فإنها عندهم تعمل عمل

الفعل. ورده السمين بقوله (أَفْعلَ التفضيل لا تَنْصِبُ بنفسها لضعفها)

الرابع: أنها منصوبةٌ بفعل مقدَّر يدل عليه أفعل، قاله الفارسي.

الخامس: أنها مرفوعةُ المحلِّ بالابتداء، ويضلُّ خبره، والجملة مُعَلِّقة لأفعل التفضيل فهي في محل نصبٍ بها، وهذا رأي الكسائي والزجاج والمبرد ومكي. وقد ردّه السمين بقوله (إلا أن الشيخ رَدّ هذا بأن التعليق فرع ثبوت العمل في المفعول به، وأفعل لا يعمل فيه فلا يُعَلَّق).

قال السمين بعد أن أسقط الآراء الأربعة (والراجح من هذه الأقوال نَصْبُها بمضمر وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين موافقة له، ولا يجوز أن تكون «مَنْ» في محل جر بإضافة أفعل إليها؛ لئلا يلزم محذور عظيم: وذلك أن أفعل التفضيل لا تُضاف إلا إلى جنسها)(٧٤).

ج- أن يدل الترجيح على الاستحسان فلا يسقط الأوجه الأخرى، ودلالة الترجيح بهذه الصورة قليلة الاستعمال عند المعربين.

ومن ذلك توجيه (بربك) من قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣].

قال السمين (قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ مزيدةٌ في الفاعلِ، وهذا هو الراجحُ. والمفعولُ محذوفٌ أي: أو لم يَكْفِكَ ربُّكَ. وفي قوله: ﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ «بربك» فيكون مرفوعَ المحلِّ مجرورَ اللفظِ كمتبوعِه. والثاني: أنَّ الأصلَ بأنَّه، ثم حَذَفَ الجارَّ فجرى الخلافُ. الثاني من الوجهين الأولين: أَنْ يكون «بربك» هو المفعولَ، وأنه وما بعده هو الفاعلُ أي: أو لم يكْفِ ربُّك شهادتَه. وقُرئ ﴿أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ﴾ بالكسر، وهو على إضمارِ القولِ، أو على الاستئناف)(٧٥).

ومن ذلك: توجيه منعوت (الأيمن) بحسب الموقف من قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ﴾ [مريم: ٥٢] قال أبو حيّان (بنصب الأيمن نعتاً لجانب الطور، والجبل نفسه لا يمنة له ولا يسرة ولكن كان على يمين موسى بحسب وقوفه فيه، وإن كان من اليمن احتمل أن يكون صفة للجانب وهو الراجح ليوافق ذلك في الآيتين، واحتمل أن يكون صفة للطور إذ معناه الأسعد المبارك).

ن - المختار:

وهذا المصطلح قليل الاستعمال عند المعربين القدامى، وهو عند المتأخرين كثير، ومن مظاهر استعمال هذا المصطلح ما يلي:

أ- الاختيار وإسقاط الأوجه الأخرى:

ومن ذلك إعراب (سبع) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]. فقد ذكر أبو حيّان في إعراب (سبع) خمسة أوجه:

الأول: أن تكون بدلا من الضمير في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ العائدِ على السماءِ

والثاني: أنه بدلٌ من الضميرِ أيضاً، ولكن هذا الضمير يُفَسِّرُهُ ما بعده. وقد ضعّف أبو حيان هذا الوجه.

والثالث: أن يكون منصوبا على أنه مفعول به، وقد ردّه أبو حيّان بقوله (وهذا ليس بجيد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى. أما من حيث اللفظ فإن سوى ليس من باب اختار، فيجوز حذف حرف الجر منه في فصيح الكلام، وأما من حيث المعنى فلأنه يدل على أن الموات كثيرة، فسوى منهن سبعاً، والأمر ليس كذلك، إذ المعلوم أن السماوات سبع).

والرابع: أن تكون مفعولا ثانيا لسوى، وقد ردّه أبو حيّان بقوله (وهذا ليس

بجيد، لأن تعدى سوى لواحد هو المعلوم في اللغة).

والخامس: أن تكون حالا.

ثم قال أبو حيّان (فتلخص في نصب سموات أوجه البدل باعتبارين، والمفعول به، ومفعول ثان، وحال، والمختار البدل باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال، ويترجح البدل بعدم الاشتقاق)(٧٦).

ب. الاختيار دون إسقاط الأوجه الأخرى:

ومن ذلك: توجيه ﴿نَذِيرًا﴾ من قوله تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣٦] قال أبو البقاء (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَذِيرًا﴾: (فِي نَصْبِهِ أَوجُهٌ: أَحدُهَا: هُو حَالٌ مِنَ الفَاعلِ فِي قُمْ، فِي أَوَّلِ السُّورةِ. وَالثَّانِي: مِنَ الضَّمِيرِ فِي «فَأَنْذِرْ» – حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ. وَالثَّالِثُ: هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «إِحْدَى». وَالرَّابِعُ: هُوَ حَالٌ مِنْ نَفْسِ «إِحْدَى». وَالخَامسُ: حَالٌ مِنَ الكُبَرِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِيهَا. وَالسَّادِسُ: حَالٌ مِنِ اسْمِ إِنَّ. وَالسَّابِعُ: أَنَّ نَذِيرًا فِي مَعْنَى إِنْذَارٍ؛ أَيْ فَأَنْذِرْ إِنْذَارًا؛ أَوْ إِنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ لِإِنْذَارِ البَشَرِ. وَفِي هَذِهِ الأَقْوَالِ مَا لَا نَرْتَضِيهِ وَلَكِنْ حَكَيْنَاهَا. وَالمخْتَارُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الجُمْلَةُ، تَقْدِيرُهُ: عَظُمَتْ عَلَيْهِ نَذِيرًا)(٧٧).

ومن ذلك حديث أبي حيان عن (لوما) وأصلها من حيث البساطة والتركيب فبعد أن نقل الأوجه التي قيلت فيها قال (والذي أختاره البساطة فيهما لا التركيب، وأنّ ما ليست بدلاً من لا)(٧٨).

ومن ذلك: توجيه العامل في ﴿أَن جَآءَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ٢] قال السمين (قوله: ﴿أَن جَآءَهُ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ من أجلِه، وناصبُه: إمَّا «تَوَلَّى» وهو قولُ البَصْريين، وإمَّا «عَبَسَ» وهو قولُ الكوفيين. والمختارُ مذهبُ البَصْريين لعَدَمِ الإضمارِ في الثاني)(٧٩).

ومن التعبير النادر لما يدل على الحسن التعبير بكلمتي (أعجب) و(أهيأ) وقد استخدمهما الفراء، والتعبير بكلمة (أمكن) عند المنتخب الهمذاني ولم أقف على معرب يستخدمها.

ومن الاستحسان بأعجب عند الفراء:

قال الفرآء: (وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] رفعت الجزاء بإضمار (لَهُم) كأنك قلت: فلهم جزاء » السيئة بمثلها كما قَالَ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] و: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] والمعنى: فعليه صيام ثلاثة أيام، وَعَلَيْهِ فدية. وإن شئت رفعت الجزاء بالباء فِي قوله: جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها والأوّل أعجب إلىّ)[٨٠].

ومن الاستحسان بأهيأ:

قال الفراء: (وقوله: ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٢٠] إن شئت جعلت جزما وإن كانت مرفوعة، تكون كقولك للرجل: مد يا هذا، ولو نصبتها أو خفضتها كان صوابا لأن من العرب من يقول مد يا هذا، والنصب فِي العربية أهيؤها «٢»، وإن شئت جعلته رفعا وجعلت (لا) على مذهب ليس فرفعت وأنت مضمر للفاء..)[٨١].

ومن الاستحسان بأمتن:

قال المنتجب (قوله عز وجل ﴿وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف: ٦٨] وخبرا: منصوب على المصدر على المعنى... أو على التمييز... والأول أمتن) [٨٢]

*** هذه هي أهم مترادفات الحسن النحوي، التي قد ترتفع بالجواز إلى مرتبة أعلى، وينبغي أن أشير إلى ما يلي:**

هذه المترادفات تتفاوت ارتفاعا في الدرجة والمرتبة، وقد يوجد أكثر من مُحَسِّن للوجه النحوي في المسألة الواحدة.

إيراد إحدى هذه المفردات منفيا كـ (ليس بجيد، وغير ظاهر، ولا يحسن، ولا يطّرد، وغير متبادر إلى الذهن، وليس بسائغ، وغير واضح) وغيرها، يحطّ بالجواز، ويقلل من شأنه، ويوصله إلى مرحلة ما قبل الممنوع.

المبحث الثالث: أدلة الحسن النحوي

تحدثنا سابقا عن مفهوم الاستحسان عند الأصوليين ، وذكرنا بأنه محصور عندهم على ما كان بغير دليل، وأردنا جزءا من حديث ابن جنّي عنه في (الخصائص) ، وفي تعريفنا لمفهوم الاستحسان ذكرنا أنه قد يستند على دليل إما سماعي أو قياسي أو يعتمد على المعنى والسياق ، وقد لا يستند إلى دليل ومن ذلك:

في توجيه (غير) من قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [النساء:٩٧] استحسن مكي أن تكون بدلا ، وقد ذكر المعربون وجهين:

الأول [٨٣]: أن تكون نعتا ل (القاعدون) وإن كان معرفة ؛ لأنه لم يقصد بهم قوما معينين فـ(أل) للجنس ، ولم يجز كل من الفرّاء والأخفش والنحاس والزمخشري وابن عطية والهمذاني غير هذا الوجه. وهو أيضا قول سيبويه وأبي علي الفارسي.

الثاني [٨٤]: أن تكون بدلا من (القاعدون) وقد أجاز هذا الوجه ابن الأنباري ، والعكبري ، وأبو حيّان والسمين الحلبي.

واستحسن مكي هذا الوجه ، ولم يبن وجه حسنه مع إجماع أغلب أئمة المعربين على الوجه الأول ، وقد استحسن أبو حيّان والسمين الحلبي هذا الوجه ، وبيّنا أن القياس يمنع ذلك ، فذكرا سببين: الأول: أن الكلام نفي، والبدلُ معه أرجحُ. والثاني: أنه لا

بد من تأويل رفع غير بالصفة ؛ لأن «غير» لا تتعَرَّفُ بالإضافة، ولا يجوز اختلافُ النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إمَّا بأن القاعدين لَمَّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أُريد بهم الجنسُ أَشْبَهوا النكرة فَوُصِفوا كما توصف.

وقد ردّ ابن عطية (٨٥) هذا الوجه من ناحية المعنى، فهو يؤدي إلى تساوي (أولو الضرر) مع المجاهدين ، وليس الغرض على ذلك، وإنما المعنى (نفي المساواة بين القاعدين والأصحاء والمجاهدين وإن كانوا كلهم مؤمنين) (٨٦).

والذي يظهر لي . والله أعلم . الوجه الأول ؛ لكثرة القائلين به ؛ ولإجماعهم على جوازه ؛ ولما ذكره ابن عطية من أن المعنى عليه أقوى وأكثر مناسبة للغرض.

وسأورد هنا أهم الأدلة التي يستند عليها الاستحسان:

أولا: الاستحسان بالسماع:

السماع لغة: قال ابن فارس: (السين والميم والعين أصل واحد، وهو إيناس الشيء بالأذن، ومن الناس وكل ذي أذن، نقول: سمعتُ الشيء سمعًا)(٨٧).

والسماع اصطلاحا: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوت(٨٨).

يعد السماع المصدر الرئيس الذي تصدر عنه جميع أصول النحو وقواعده، وعلى أساسه تصدر الأحكام النحوية، وتبدو أهمية السماع في كونه الشاهد والحجة على تسويغ أي حكم من الأحكام النحوية، وهو مقدم على جميع الأدلة النحوية؛ إذ هو الأصل الأول في بناء النحو العربي اتفاقا، ولم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة(٨٩).

وقد اعتمد معربو القرآن الكريم على السماع في توجيهاتهم النحوية، وعولوا

عليه كثيرا في المسائل الخلافية، واعتمادهم على السماع في ما استحسنوه من أوجه جائزة لا يقل شأنا عن ذلك، فقد كان السماع مدارا للحكم على الجوازات النحوية إما لتسويغ جوازها أو للحكم عليها بالاستحسان أو الكراهة، ولا يخلو كتاب من كتب إعراب القرآن من الاستدلال بالسماع.

وقد تنوعت تعبيرات المعربين في اعتمادهم على السماع فيما استحسنوه، ومن ذلك قولهم: وهو في القرآن وفي كلام العرب كثير، وقولهم: فهو كثير في الكلام والشعر، وقولهم: أشبه بكلام العرب، وقولهم: وهو الوجه في أكثر القرآن، وقولهم: الظاهر ما يعضده كلام العرب، وقولهم: له نظائر من لسان العرب.

نماذج للحسن السماعي:

ومن ذلك الاستدلال لصحة الوجه وتحسينه بكثرة وروده سماعا: ومنه استدلال الفرَّاء لآيات من القرآن الكريم:

قال الفرَّاء: (وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] إن شئت رفعت قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ بمن ولم تجعل (من) فِي المعنى متصلة بِما قبلها، كما قَالَ الله: ﴿فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ﴾ [فاطر: ٣٢] وإن شئت كان المعنى: لا يَحزنك الَّذِينَ يُسارِعونَ فِي الكفر من هؤلاء ولا: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ فترفع حينئذ ﴿سَمَّٰعُونَ﴾ عَلَى الاستئناف، فيكون مثل قوله: ﴿لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ﴾ [النور: ٥٨] ثم قال تبارك وتعالى: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيۡكُم﴾ ولو قيل: سماعين، وطوّافين لكان صوابًا كما قال: ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾ [الأحزاب: ٦١] وكما قَالَ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥] ثُمَّ قَالَ: ﴿ءَاخِذِينَ﴾

[الذاريات: ١٦]، و﴿فَٰكِهِينَ﴾ [الطور: ١٨]، و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الطور: ٢٠] والنصبُ أكثر) (٩٠).

ومنه تجويز الفرَّاء لوجهين في ﴿عَلَّٰمُ﴾ الرفع والنصب، ثم استحسن الرفع بكلام العرب:

قال الفرَّاء: (وقوله: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] رفعت ﴿عَلَّٰمُ﴾ وهو الوجه لأن النعت إذَا جاء بعد الخبر رفعته العرب فِي إنّ، يقولون: إن أخاك قائم الظريف. ولو نصبوا كَانَ وجهًا. ومثله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦٤] لو قرئ نصبًا كَانَ صوابًا)(٩١).

ومنه استحسان الفرَّاء لتوجيه إعرابي بكثرة وروده في القرآن:

قال الفرَّاء: (وقوله: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٥] الدعوى فِي موضع نصب لكان. ومرفوع كَانَ قوله: ﴿إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأعراف: ٥] فأن فِي موضع رفع. وهو الوجه فِي أكثر القرآن: أن تكون أن إذَا كَانَ معها فعل، أن تَجعل مرفوعة والفعل منصوبًا مثل قوله: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ١٧]، ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥] ولو جعلت الدعوى مرفوعة (وأن) فِي موضع نصب كَانَ صوابًا كما قَالَ الله تبارك وتعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧])(٩٢).

ومن ذلك استدلال الزّجّاج بالقرآن الكريم وكلام العرب في استحسان وجه من الأوجه النحوية:

قال الزّجّاج في توجيه (أن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]: (هذه هي القراءَة، وقرئت أيضاً (إِنَّها إذا جَاءَت لَا

يؤمنون) وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها: (لعلها إذا جاءَت لا يؤمنون)، وهي قراءَة أهل المدينة، وقال الخليل: إنها كقولهم: إيت السوق أنك تشتري شيئاً، أي لعلك. وقد قال بعضهم إنها « أن » التِي على أصل الباب، وجعل « لا » لَغْواً، قال: والمعنى وما يُشْعِركم أنها إذا جاءَت يؤمِنُونَ، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٥]. والقول الأولُ أقوى وأجودُ في العربية)[٩٣].

وكذلك قال أبو جعفر النحّاس، وأضاف لها دليلين سماعيين، قال: (وروي أنها في قراءة أبي: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وأنشد أهل اللغة في (أن) بمعنى (لعل):

أريني جواداً مات هُزْلاً لأَنَّني ** أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخَلَّدا)[٩٤]

والملاحظ على عبارة النحّاس أنها خلت من ألفاظ الاستحسان.

وذكر السمين الحلبي في توجيه (أن) ستة أوجه، واستحسن منها ما ستحسنه الزّجّاج غير أن السمين عبّر عن الاستحسان بالظهور، وعضد رأيه بأدلة سماعية إضافية، قال السمين: وأمَّا قراءة الفتح فقد وجَّهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعلَّ... قال امرؤ القيس...:

عُوجا على الطلل المُحيلِ لأنَّنا ** نبكي الديار كما بكى ابنُ حِذامِ

وقال جرير:

هلَ أنتمْ عائجون بنا لَأنَّا ** نرى العَرَصاتِ أو أثرَ الخيام

وقال عدي بن زيد:

أعاذلَ ما يُدْرِيكَ أن منيَّتي ** إلى ساعةٍ في اليوم أو في ضحى الغد

وقال آخر:

قلت لشيبانَ ادنُ مِنْ لِقائِهْ ** أنَّا نُغَذِّي الناسَ مِنْ شوائِهْ

«لعل» قد كَثُرَ ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: ٣])[٩٥].

ومن استدلال المعربين بالسماع استحسان الفرَّاء للغة أهل نجد في إلحاق الباء أو عدم إلحاقها في خبر (ما) قال الفرَّاء (وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] نصبت ﴿بَشَرًا﴾ لأن الباء قد استعملت فِيهِ فلا يكاد أهل الحجاز ينطقونَ إِلَّا بالباء، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لَهَا أثر فيما خَرَجت منه فنصبوا عَلَى ذَلِكَ ألا ترى أن كلّ ما في القرآن أتى بالباء إِلَّا هذا، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]

وأمّا أهلُ نَجدٍ فيتكلمونَ بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا. وهو أقوى الوجهين فِي العربية. أنشدني بعضهم:

لَشتَّانَ ما أَنْوِي وينوي بنو أبى ** جميعا فما هذان مستويان

تَمَنَّوْا ليَ الموتَ الَّذِي يَشْعَب الفتى ** وكلُّ فتًى والموتُ يلتقيانِ

وأنشدوني:

ركابُ حُسَيْلٍ أشهرَ الصيفِ بُدَّن ** ونَاقةُ عَمْرو ما يُحَلُّ لَهَا رَحْلُ

ويزعمُ حِسْلٌ أَنَّهُ فَرْع قومِهِ ** وما أنت فرع يا حُسيل ولا أصْلُ

وقال الفرزدق:

أمَا نحنُ راءُو دارِها بعد هذه ** يدَ الدهر إلا أنْ يمرّ بِهَا سَفْرُ)[٩٦]

ثانيا: الاستحسان بالقياس:

القياس لغة: التقدير، قال الجوهري: (قست الشيء بالشيء أي قدرته على مثاله، يقال: قست أقيس وأقوس فهو من ذوات الياء والواو، ونظائره في اللغة كثيرة، والمصدر قيسًا وقوسًا بالياء والواو من بناء أقيس قياسًا وأقوس قوسًا)(٩٧).

اصطلاحا: أورد ابن الأنباري جملة من تعاريف العلماء للقياس في كتابه (لمع الأدلة) فقال: (هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة)(٩٨).

وعرفه في كتابه المسمى (الإغراب في جدل الإعراب) بأنه يعني في الاصطلاح: (هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)(٩٩).

وقد أشار السيوطي إلى مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو فقال: وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه؛ كما قيل: «إنما النحو قياس يُتبع»(١٠٠).

ومن العلماء من يقسم مفهوم القياس إلى قسمين: مفهوم استقرائي: والمقصود به اطراد الظاهرة في الكلام أو النصوص، بحيث يتخذ من هذه الظاهرة وأمثالها قواعد يقاس عليها في الاستعمال، وما يخالف تلك القواعد يعد شاذا، لا يقاس عليه، ثانيهما: يمكن أن نطلق عليه قياس العلة، وفيه يقدر للفرع حكم الأصل، أو حمل فرع على أصل بعلة، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو اعتبار الشيء بالشيء بجامع.... وهذا القياس هو الذي بني عليه النحو، فمن أنكره فقد أنكر النحو؛ لكون النحو كله قياس(١٠١).

ووظيفة القياس التي سأتحدث عنها هي الدليل المسوّغ لاستحسان المعربين من الأوجه النحوية الجائزة، حيث لا تسقط الأوجه الأخرى، بل تبقى على جوازها، ويستحسن المعرب أحد الأوجه بناء على القاعدة النحوية.

نماذج للحسن القياسي:

بين الابتداء والفاعلية

قال تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: ١٩].

في قوله تعالى (ظلمات): وجهان: الأول: أن يكون مبتدأ مؤخر وشبه الجملة قبله خبر مقدم، وهذا إعرب النحاس(١٠٢) ومكي(١٠٣). والثاني: أن يكون فاعلا بالظرف؛ وعلته القياسيّة هي اعتماده بوقوعه نعتا لصيّب، وهذا إعراب الزمخشري(١٠٤).

وأجاز الوجهين كل من العكبري(١٠٥) والهمذاني(١٠٦) وأبي حيّان(١٠٧) والسفاقسي(١٠٨) والسمين(١٠٩). كما أجاز أبو حيان والسفاقسي أن يكون اعتماد الظرف بوقوعه حالا من (صيّب)؛ لأنه قد تخصص بشبه الجملة (من السماء) متّصفا بها. أو عاملا فيها.

واستحسن أبو حيّان والسمين والسفاقسي الوجه الثاني، أن تكون (ظلمات) فاعلا؛ وعلّلوا ذلك بعلتين قياسيّتين، الأولى الاعتماد. والثانية: وهي أن ألأصل في الوصف أو الحال أن يكون بالمفرد وليس بالجملة.

وكذلك أيضا قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١].

في قوله تعالى: ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ الوجهان السابقان، حيث أعربها مكي(١١٠): مبتدأ،وخبره ﴿عَلَيْهِمْ﴾ والجملة خبر ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ وأجاز ابن الأنباري(١١١) والعكبري(١١٢) والهمذاني(١١٣) وأبو حيان(١١٤) أن تكون فاعلا بشبه الجملة قبله.

واستحسن أبو حيّان أن تكون ﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ فاعلا لعلتين قياسيتين هما: توفر شرط الاعتماد، وأن الأصل هو الإخبار بالمفرد. قال أبو حيان (و﴿لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾:

مبتدأ، خبره عليهم. والجملة من قوله: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ خبر عن أولئك. والأحسن أن يكون لعنة فاعلاً بالمجرور قبله، لأنه قد اعتمد بكونه لذي خبر، فيرع ما بعده على الفاعلية، فتكون قد أخبرت عن أولئك بمفرد، بخلاف الإعراب الأول، فإنك أخبرت عنه بجمل)[١١٥].

وكما هو واضح في هاتين الآيتين فقد أجاز بعض المعربين وجهين في الاسم المرفوع الذي وقع بعد شبه الجملة، وقد ظهر الاستحسان لأحد هذه الأوجه قياسا على قاعدة الاعتماد، وقاعدة أن الأصل الإخبار بالمفرد؛ وإيراد هاتين الآيتين للاستحسان بالدليل القياسي، بغضِّ النظر عن قوة الاستدلال المذكور أو ضعفه.

وينبغي أن أشير إلى أن شرط الاعتماد لا يعني بالضرورة إعراب الكلمة فاعلا، وكذلك العلة الأخرى تعتبر غير قوية؛ إذ ما الفائدة في تنصيص النحاة على أن الخبر يكون مفردا وجملة وشبه جملة.

بين المفعول المطلق والمفعول لأجله والحال

قال تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩]. في قوله تعالى ﴿حَسَدًا ﴾ ثلاثة أوجه [١١٦]: الأول: أن يكون مفعولا لأجله، وَالعَاملُ فيهِ ﴿ وَدَّ ﴾، أَوْ ﴿يَرُدُّونَكُم ﴾، وهو قول الفراء[١١٧] والأنباري[١١٨] والعكبري[١١٩]، ولم يجيزوا غيره. وهو الظاهر عند أبي حيّان والسفاقسي والسمين [١٢٠].

والثاني: أن يكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف، أي: يحسدونكم حسدا. وهو قول النحاس[١٢١] ومكي[١٢٢] ولم يجيزا غيره.

والثالث: أن يكون مصدرا في موضع الحال من فاعل ﴿ وَدَّ﴾ أو من فاعل ﴿يَرُدُّونَكُم ﴾، أي حاسدين.وقد أجاز ابن عطية [١٢٣] هذا الوجه مع الوجه

الأول.

هذه هي أهم أقوال المعربين في هذه الآية، ونلاحظ أنّ أبا حيان وتلميذيه قد أجازوا هذه الأوجه، واستحسنوا الوجه الأول لعلة قياسيّة. قال أبو حيّان: (والأظهر القول الأول، لأنه اجتمعت فيه شرائط المفعول من أجله)[١٢٤]، وهذا التعليل الذي اتخذه أبو حيّان علّة لاستحسانه يدل على تسويغ الوجه فقط، ولا ينهض بأن يكون علة للاستحسان، لأن الوجه الثاني وهو كون ﴿حَسَدًا﴾ مفعولا مطلقا جائز بتوافر شروطه، باستثناء الوجه الأخير، وهو كون ﴿حَسَدًا﴾ حال، فقد علّل بعض المعربين بعدم قياسيّة هذا الوجه، لأن جعل المصدر حال على غير القياس.

بين الابتداء والإخبار والاشتغال

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَـٰتِ وَٱلذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] ذكر المعربون في ﴿ذَٰلِكَ﴾ [١٢٥] ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون مبتدأ. سواء كان ذلك اسم إشارة أو اسم موصول [١٢٦] والثاني: أن يكون خبر لمبتدأ محذوف،و الثالث: أن يكون من باب الاشتغال، فيعرب مفعولا به لفعل محذوف يفسره ما بعده.

هذا ما أجازه المعربون في إعراب ﴿ذَٰلِكَ﴾ وقد استحسن أبو حيان والسمين الحلبي الوجه الأول بعلّة قياسيّة.

قال أبو حيّان: (وَالرَّفعُ على الِابتِداءِ أَفْصحُ لِأَنَّهُ عَرِيَ من مُرَجِّحِ النَّصبِ على الِاشتغَالِ فَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ، أَفْصَحُ مِنْ: زيدًا ضَرَبْتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا)[١٢٧]. وقال السمين الحلبي: (ولكنَّ الأحسنَ الرفعُ بالابتداءِ، لأنه لا يُحْوج إلى إضمارٍ، وعندَهم: «زيدٌ ضربتُه» أحسنُ مِنْ «زيداً ضربته»)[١٢٨].

ثالثًا: المعنى والسياق:

الإعراب والمعنى لا يفترقان؛ إذ يرتبط كل واحد منهما بالآخر، ويتوقف عليه، فالإعراب فرع المعنى(١٢٩)، والإعراب يُميِّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين(١٣٠). قال ابن منظور: «والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ»(١٣١).

وقد حرص معربو القرآن الكريم على المعنى، وجعلوه غايتهم الأولى من إعراب القرآن، قال السمين: «ولا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى المذكور في هذه الآية»، وهذه العبارة تدل على أن المعربين يضعون المعنى نصب أعينهم عند توجيههم للآيات القرآنية، فما سمح به المعنى أجازوه؛ ولذلك كثيرًا ما نجد المعربين يستدلون بالمعنى لتسويغ الحكم النحوي. ومن ذلك: إعراب (يوما) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] ذكر المعربون في إعراب ﴿يَوْمًا﴾ وجهين (١٣٢): الأول: أن تكون ظرف زمان على أن المفعول به محذوف، أي: اتقوا العذاب يوما.

والثاني: ولم يجز بعضهم غيره (١٣٣)، أن يكون مفعولا به على حذف مضاف، أي: عذاب يوم أو هول يوم.

واستدل من منع الوجه الأول بالمعنى فقالوا: (الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة)(١٣٤)، وأجاز أبو حيّان والسمين الحلبي القول الأول، واستدلّ السمين الحلبي بالمعنى لتسويغ جواز هذا الوجه، فقال (الأمر بالحَذَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامةِ)(١٣٥) وهنا كان المعنى وسيلة لتسويغ تعدد الأوجه الجائزة. والاستحسان بالمعنى يتخذ أشكالا متعددة، ومنها:

أ- استحسان الوجه الأمكن والأقوى والأبلغ: ومن ذلك:

توجيه (حتى) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن

دِينِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ذكر المعربون أن (حتى) في الآية حرف جر وأن معناها يحتمل وجهين [١٣٦]: أحدهما: الغاية[١٣٧]، والثاني: التعليل بمعنى كي [١٣٨]. قال الزمخشري: (وحتى معناها التعليل، كقولك: فلان يعبد اللَّه حتى يدخل الجنة، أى: يقاتلونكم كى يردّوكم)[١٣٩] واستحسن أبو حيّان استدلال الزمخشري بالمعنى، فقال: (وتخريج الزمخشري أمكن من حيث المعنى، إذ يكون الفعل الصادر منهم المنافي للمؤمنين، وهو: المقاتلة، ذكر لها علة توجيهاً، فالزمان مستغرق للفعل ما دامت علة الفعل، وذلك بخلاف الغاية، فإنها تقييد في الفعل دون ذكر الحامل عليه، فزمان وجوده مقيد بغايته، وزمان وجود الفعل المعلل مقيد بوجود علة، وفرق في القوة بين المقيد بالغاية والمقيد بالعلة لما في التقييد بالعلة من ذكر الحامل وعدم ذلك في التقييد بالغاية)[١٤٠].

واستحسن السمين الحلبي أن تكون (حتى) للتعليل مستدلا بالمعنى فقال (والتعليلُ أحسنُ لأن فيه ذِكْرَ الحامل لهم على الفعل، والغاية ليس فيها ذلك)[١٤١].

ومنه إعراب ﴿وَأَزۡوَٰجَهُمۡ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱحۡشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَأَزۡوَٰجَهُمۡ وَمَا كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴾ [الصافات: ٢٢]

ذكر المعربون فيها وجهين[١٤٢]: أحدهما: العطفُ على الموصول[١٤٣]. والثاني: أنه مفعولٌ معه. واستحسن أبو البقاء الوجه الثاني فقال «وهو في المعنى أقوى»[١٤٤].

ومنه إعراب ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] ذكر المعربون أنها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ في محلِّ نَصْبٍ على الحال، وعامُلها: إمَّا تَلْبِسوا أو تَكْتُموا[١٤٥]. واستحسن السمين الحلبي أن يكون العامل ﴿وَتَكۡتُمُواْ ﴾ فقال (إلاَّ أنَّ عَمَل

«تكتموا» أَوْلَى لوجهين، أحدُهما: أنه أقربُ. والثاني: أنَّ كُتْمانَ الحقِّ مع العلمِ به أَبْلَغُ ذمًّا، وفيه نوعُ مقابلةٍ)[١٤٦].

ب- الحمل على المعنى الحقيقي أولى من الحمل على المجاز:

قال أبو جعفر النحاس في توجيه (من) من قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]: («منهم» لبيان الجنس أولى لأنها إذا جعلت للتبعيض كان معنى (آمنوا) ثبتوا، وذلك مجاز ولا يحمل الشيء على المجاز ومعناه صحيح على الحقيقة)[١٤٧] واستحسن هذا الرأي الزمخشري والمنتجب الهمذاني وأبو حيّان والسمين الحلبي [١٤٨].

ج- استحسان المعنى الذي فيه فائدة جديدة:

ومنه توجيه (إليَّ) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣] قال أبو البقاء ((إِلَيَّ): فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ الفَاعِلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْحَى الوَحْيَ أَوِ الإِيحَاءَ)[١٤٩]. واستحسن السمين الحلبي الوجه الأول فقال (والأول أولى؛ لأن فيه فائدةً جديدة بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله)[١٥٠].

ومنه توجيه اللام في (لكم) من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] ذكر المعربون في معنى اللام ثلاثة أوجه [١٥١]: أحدها: أن تكون للسبب، أي: لأجلكم ولانتفاعكم أو لاعتباركم.والثاني: أن تكون للتمليك والإباحة. والثالث: أن تكون للاختصاص.

واستحسن أبو حيّان أن تكون اللام للسبب وذكر فيه معنى جديدا، قال (والأحسن حملها على السبب فيكون مفعولاً من أجله؛ لأنه بما في الأرض يحصل الانتفاع الديني والدنيوي، فالديني: النظر فيه وفيما فيه من عجائب الصنع ولطائف

الخلق الدالة على قدرة الصانع وحكمته ومن التذكير بالآخرة والجزاء، وأمّا الدنيوي: فظاهر، وهو ما فيه من المأكل والمشرب والملبس والمنكح والمركب والمناظر البهية وغير ذلك)[١٥٢].

ومنه توجيه (أو)[١٥٣] من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] قال أبو حيّان: (أو: بمعنى الواو، أو بمعنى أو للابهام، أو للإباحة، أو للشك، أو للتخيير، أو للتنويع، أقوال: وذكر المفسرون مثلاً لهذه المعاني، والأحسن القول الأخير ؛ وكأنّ قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشدّ قسوة من الحجارة، فأجمل ذلك في قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾، ثم فصل ونوع إلى مشبه بالحجارة، وإلى أشدّ منها، إذ ما كان أشدّ، كان مشاركاً في مطلق القسوة، ثم امتاز بالأشدية)[١٥٤].

د– استحسان الوجه الذي يكون عليه المعنى أكثر فائدة.

ومنه توجيه مرجع الضمير في ﴿نُوحِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٤٤] استحسن أبو حيّان أن يكون الضمير في ﴿نُوحِيهِ﴾ عائدا على الغيب، أي: شأننا أننا نوحي إليك الغيب ونعلمك به، قال (ويكون أكثر فائدة من عوده على: ذلك، إذ يشتمل ما تقدّم من القصص وغيرها التي يوحيها إليه في المستقبل، إذ يصير نظير: زيد يطعم المساكين، فيكون إخباراً بالحالة الدائمة. والمستعمل في هذا المعنى إنما هو المضارع، وإذ يلزم من عوده على: ذلك، أن يكون: نوحيه، بمعنى: أوحيناه إليك، لأن الوحي به قد وقع وانفصل، فيكون أبعد في المجاز منه إذا كان شاملاً لهذه القصص وغيرها مما سيأتي)[١٥٥].

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث لا يسعنا إلا أن نقول أنّ لكل معرب اجتهاده، ولما كانت المعاني تتفاوت في سياقها، وتغمض المقاصد وتبتعد عن مريدها كان الاستحسان وسيلة كريمة، لهدف سام، وغرض نبيل يسعى إليه المعرب، فيفتح آفاقا رحبة للتدبر فيما قد تحمله آي القرآن من إعجاز، وينشّط الذهن بما تحويه من أوجه إعرابية استوعبتها معانيه، وسمح بها الاستعمال الفصيح.

لقد ظهر الاستحسان عند المعربين بأجمل حُلّة، ظهر ذلك في لغتهم التي راعت مراتبهم، وحفظت خلافهم واختلافهم في إطاره العملي؛ فلا تسقط الأوجه الجائزة، ولا تبطل بكلام مخالفيهم بل يُتّبع الدليل دون أن يُلغى أي وجه لعلّة يظهر لبعض المتأملين منه وجها من الأوجه، وهذه هي أهم مقاصد الاستحسان.

وقد سعى الباحث جهده لاستقصاء مرادفات الاستحسان عند المعربين، وأظهر الأدلة التي يغلب على المعربين استخدامها، وهي السماع والقياس والمعنى والسياق، وتلك أهم النتائج التي خرج بها الباحث من هذا البحث:

- أن الحسن النحوي يكون إما بدليل سماعي أو قياسي أو قرينة معنوية وقد يكون بغير دليل.
- أن مرادفات الحسن النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم متنوعة كـ (أولى، الظاهر، مطرد، غالب، جيد، أحب إلي، قوي، الوجه.....).
- بيان الفرق بين الترجيح والاستحسان، فالأول دلالته قاطعة في إبقاء وجه وإسقاط باقي الأوجه؛ لأنه قائم على الأدلة المتعارضة، أما الثاني فهو قائم على استحسان وجه برفعه مرتبة وإبقاء باقي الأوجه على خط الجواز.
- مع دراسة الترجيح في كتب إعراب القرآن نجد أن الغالب عليه الثبات على خط الجوزا وإسقاط باقي الأوجه.
- مصطلح الاختيار يأتي بأمرين، أولهما الاختيار وإسقاط باقي الأوجه، وثانيهما: الاختيار دون إسقاط باقي الأوجه الأخرى.

حرص متناولو النص القرآني –المعربون– على المعنى، بل جعلوه غايتهم الأولى من الأحكام النحوية.

الهوامش:

(١) النقد العربي نحو نظرية ثانية: الدكتور مصطفى ناصف، من منشورات عالم المعرفة العدد ٢٥٥. ص ٢٣.

(٢) كتاب الأفعال لابن القوطية: (ص٤٤)، وينظر: لسان العرب: مادة «حسن».

(٣) ينظر: التعريفات: (ص١١٧).

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس: (٤٢٣/٣٤).

(٥)المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم: (٤٣٠/١).

(٦) ينظر: التعريفات: (ص١١٧).

(٧) ينظر: المرجع السابق: (ص١١٨).

(٨) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: (ص٨٢).

(٩) الخصائص: (١٣٣/١).

(١٠) ينظر: المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص ، مصدره ودلالته ، د. محمود عبد الله جفال ، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧١ ، (ص ١٠٦)

(١١) ينظر: الخصائص: (١٣٣/١).

(١٢) ينظر: المرجع السابق: (١٣٦/١).

(١٣) المرجع السابق: الموضع نفسه.

(١٤) المرجع السابق: الموضع نفسه.

(١٥) ينظر: «رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه» للدكتور السيد مصطفى جمال الدين، بحث علمي منشور على الشبكة العنكبوتية: (ص٤٤).

(١٦) معاني القرآن: (٦/٣).

(١٧) المرجع السابق (١٤٠/٤).

(١٨) معاني القرآن: (٢/ ٤٢٥).

(١٩) إعراب القرآن: (٣٤٤/١).

(٢٠) التبيان: (٥/١).

(٢١) إعراب القرآن: (١٥٣/١).

(٢٢) إعراب القرآن : (١١٢/٣).

(٢٣) مشكل إعراب القرآن: (١٠٦/١).

(٢٤) المرجع السابق: (٢٦٢/١).

(٢٥) المرجع السابق: (١٧٩/٢).

(٢٦) الدر المصون: (١٣/ ٢٢٣، ٢٢٤).

(٢٧) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب: (١٠٠/١)، ورصف المباني: (ص٢٥٥)، وارتشاف الضرب: (٥١/٣)، والبحر المحيط: (٣٤٣/٢، ٦٨٠)، ومغني اللبيب: (ص٦٨١)، وشرح ابن عقيل: (٤٠٧/١)، والمساعد: (٤٢٩/١)، والدر المصون: (٤٥٩/١)، والبهجة المرضية: (٢٧٦/١).

(٢٨) ينظر: المقتضب: (٣٦/٢)، وشرح المفصل: (٥١/٨)، والمساعد: (٤٢٩/١)، وشرح الأشموني: (٩٢/٢)، وشرح المكودي: (٢٥٤).

(٢٩) البحر المحيط: (٣٥٥/٨).

(٣٠) المرجع السابق: (٤٥٩/٩).

(٣١) الدر المصون: (١٢/٢).

(٣٢) الدر المصون: (٣٤٠/٣).

(٣٣) البحر المحيط: (٣٥٣/١).

(٣٤) المرجع السابق : (٢١٦/٣).

(٣٥) الدر المصون: (٢٦٨/٩).

(٣٦) الكشاف: (٤٥٤/١).

(٣٧) التبيان: (١٥٤/١).

(٣٨) الدر المصون: (٢٠٣/٤، ٢٠٤).

(٣٩) المرجع السابق: (٢١٣/١).

(٤٠) التبيان في إعراب القرآن: (٢٣٢/١).

(٤١) البحر المحيط (٤/ ٦٢).
(٤٢) المرجع السابق (٤/٢٥٤).
(٤٣) الدر المصون: (٣/٤٣٠).
(٤٤) المرجع السابق (٢/٢٦٧).
(٤٥)المرجع السابق (٥/٣٧٦).
(٤٦) معاني القرآن: (١/ ٤٣).
(٤٧) المرجع السابق: (١/٣٧٥).
(٤٨) المرجع السابق: (٢/٢٦٠).
(٤٩) المرجع السابق: (٣/١١٣).
(٥٠) المرجع السابق: (١/٤١٧).
(٥١)المرجع السابق: (١/٢٩٧).
(٥٢) معاني القرآن: (١/٣٧٣).
(٥٣) معاني القرآن وإعرابه: (١/ ٤٢٠).
(٥٤) الدر المصون: (٥/٢٨٨).
(٥٥) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ٩٠).
(٥٦) المرجع السابق: (١/٩٤).
(٥٧) الدر المصون: (٢/١١٥).
(٥٨) مشكل إعراب القرآن: (٢/٦٧٨).
(٥٩) معاني القرآن وإعرابه: (٢/١١٤).
(٦٠) المرجع السابق: (٢/٣٢٨، ٣٢٩).
(٦١) الدر المصون: (٢/١٦١).
(٦٢) المرجع السابق: (١٠/١٠٣).
(٦٣) المرجع السابق: (١٠/٧١٦).
(٦٤)المرجع السابق: (١٠/٢٣٢).

(٦٥) لسان العرب: مادة (رجح): (٤٥٤/٢).

(٦٦) التعريفات: (٥٦/١).

(٦٧) الكليات: (ص ٣١٥).

(٦٨) البيت لعدي بن زيد في ديوانه: (ص ١٥٨).

(٦٩) البيت لطرفة بن العبد وله روايات أخرى ينظر: ديوانه (ص ٣٢).

(٧٠) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: (ص٦٥، ٦٦)، والاقتراح: (ص ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥).

(٧١) البحر المحيط: (٤٥٩/٤).

(٧٢) الدر المصون: (١٣٨/١٠).

(٧٣) المرجع السابق: (١٥١/٧).

(٧٤) الدر المصون: (١٢٦/٥).

(٧٥) المرجع السابق: (٥٣٦/٩).

(٧٦) البحر المحيط: (٢١٨/١، ٢١٩).

(٧٧) التبيان: (١٢٥١/٢).

(٧٨) البحر المحيط: (٤٣١/٥).

(٧٩) الدر المصون: (٦٨٥/١٠).

(٨٠) معاني القرآن: (٤٦١/١).

(٨١) معاني القرآن: (٢٣٣/١).

(٨٢) الفريد: (٣٠٦/٤).

(٨٣) معاني القرآن للفراء: (٢٨٣/١) ، ومعاني القرآن للأخفش: (٢٦٤/١) ، وإعراب القرآن للنحاس: (٢٣٤/١) ، والكشاف: (٥٥٣/١) ، والمحرر الوجيز: (٩٧/٢) ، والفريد: (٣٢٨/٢) ، وينظر أيضا: الكتاب: (٣٣١/٢) ، والحجة: (١٧٩/٣)

(٨٤) معاني القرآن وإعرابه: (٩٢/٢) ،ومشكل إعراب القرآن: (٢٠٦/١)، والبيان: (٢٦٤/١) ،والتبيان: (٣٨٣/١) ، البحر المحيط: (٣٥/٤).

(٨٥) المحرر الوجيز: (٩٧/٢).

(٨٦) معاني القرآن وإعرابه: (٩٢/٢).

(٨٧) معجم مقاييس اللغة، مادة: سمع، (١٠٢/٣).

(٨٨) الاقتراح: (ص ٦٧).

(٨٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: (١١٣٧/٣).

(٩٠) معاني القران: (٣٠٨/١).

(٩١) المرجع السابق: (٣٦٤/٢).

(٩٢) معاني القرآن: (٣٧٢/١).

(٩٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٢٧/٢).

(٩٤) معاني القرآن: (٤٧٤/٢).

(٩٥) الدر المصون: (١٠٢/٥، ١٠٣).

(٩٦) معاني القرآن: (٤٢/٢).

(٩٧) الصحاح مادة: قيس: (٩٦٧/٣).

(٩٨) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م: (ص ٩٣).

(٩٩) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو: (ص ٤٦).

(١٠٠) الاقتراح: (ص١٧٥).

(١٠١) ينظر: اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين د. نادية رمضان النجار: (ص ١٥٥).

(١٠٢) إعراب القرآن: (٣٣/١).

(١٠٣) مشكل إعراب القرآن: (٧٢/١).

(١٠٤) الكشاف: (٨٣/١).

(١٠٥) التبيان في إعراب القرآن: (٣٥/١).

(١٠٦) الفريد: (١٧٥/١).

(١٠٧) البحر المحيط: (١٤٠/١).

(١٠٨) المجيد: (أ/٥٧٩).

(١٠٩) الدر المصون: (١/١٧١).

(١١٠) مشكل إعراب القرآن: (١/٧٦).

(١١١) البيان: (١/١٣٠).

(١١٢) التبيان: (١/١٣٢).

(١١٣) الفريد: (١/٤١٩، ٤٢٠).

(١١٤) البحر المحيط: (٢/٦٢).

(١١٥) المرجع السابق الموضع نفسه.

(١١٦) ينظر: الفريد: (١/٣٥٩)، والبحر المحيط: (١/٥٥٨)، والمجيد: (أ/٢٨٨)، والدر المصون: (٢/٦٧).

(١١٧) معاني القرآن: (١/٧٣).

(١١٨) البيان: (١/١١٨).

(١١٩) التبيان: (١/١٠٤).

(١٢٠) البحر المحيط: (١/٥٥٨)، والدر المصون: (٢/٦٧)، والمجيد: (أ/٢٨٨).

(١٢١) إعراب القرآن: (١/٧٤).

(١٢٢) مشكل إعراب القرآن: (١/١٠٨).

(١٢٣) المحرر الوجيز: (١/١٩٦).

(١٢٤) البحر المحيط: (١/٥٥٨).

(١٢٥) إعراب القرآن للنحاس: (١/١٦٢)، والتبيان: (١/٢٦٦)، والكشاف: (١/٣٦٧)، والفريد: (٢/٦٣)، والبحر المحيط: (٣/١٨٣)، والدر المصون: (٣/٢١٦).

(١٢٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١/٤٢١).

(١٢٧) البحر المحيط: (٣/١٨٣).

(١٢٨) الدر المصون: (٣/٢١٦).

(١٢٩) الإتقان في علوم القرآن: (٢/٣٠٩).

(١٣٠) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(١٣١) لسان العرب: مادة (عرب): (٥٨٩/١).

(١٣٢) معاني القرآن للأخفش: (٩٤/١)، والمحرر الوجيز: (١٣٩/١)، البحر المحيط: (٣٠٦/١)، والدر المصون: (٣٣٥/١).

(١٣٣) إعراب القرآن للنحاس: (٥١/١)، والتبيان: (٦٠/١)، الفريد: (٢٤٩/١).

(١٣٤) التبيان: (٦٠/١).

(١٣٥) الدر المصون: (٣٣٥/١).

(١٣٦) التبيان: (١٧٣/١)، والبحر المحيط: (٣٩١/٢)، والدر المصون: (٣٩٩/٢).

(١٣٧) المحرر الوجيز: (٢٨٨/١).

(١٣٨) الكشاف: (٢٥٩/١)، والفريد: (٥٠٢/١).

(١٣٩) الكشاف: (٢٥٩/١).

(١٤٠) والبحر المحيط: (٣٩١/٢).

(١٤١) الدر المصون: (٣٩٩/٢).

(١٤٢) التبيان: (١٠٨٨/٢)، والدر المصون: (٢٩٩/٩).

(١٤٣) إعراب القرآن للنحاس: (٣ /٢٨١)، والفريد: (٣٧٨/٥).

(١٤٤) التبيان: (١٠٨٨/٢).

(١٤٥) المرجع السابق: (٥٨/١)، الدر المصون: (٣٢٣/١، ٣٢٤)، ولم يذكر مكي غير (تكتموا). مشكل إعراب القرآن: (٩٢/١).

(١٤٦) الدر المصون: (٣٢٤/١).

(١٤٧) إعراب القرآن: (١٣٧/٤).

(١٤٨) الكشاف: (٣٤٨/٤)، والفريد: (٦٩٥/٥)، والبحر المحيط: (٥٠٣/٩)، والدر المصون: (٧٢٥/٩).

(١٤٩) التبيان: (٥٢٠/١).

(١٥٠) الدر المصون: (٤٠/٥).

(١٥١) المحرر الوجيز: (١١٥/١)، والبحر المحيط: (٥٧٨/٢)، والدر المصون: (٢٤٢/١).

(١٥٢) البحر المحيط: (٥٧٨/٢).

(١٥٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١٥٦/١)، والمحرر الوجيز: (١٦٦/١)، والبحر المحيط: (٤٢٣/١)، والدر المصون: (٤٣٦/١).

(١٥٤) البحر المحيط: (٤٢٣/١).

(١٥٥) الدر المصون: (١٥٠/٣).

المصادر والمراجع

١- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٣- إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ
٤- الإغراب في جدل الإعراب. الأنباري: أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، ط١ ، ١٩٥٧م.
٥- الأفعال لابن القوطية (المتوفى: ٣٦٧ هـ) تحقيق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣ م
٦- الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ، دار البيروتي، دمشق ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
٧- البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل ، دار

الفكر – بيروت ، الطبعة: ١٤٢٠ هـ
٨- البهجة المرضية في شرح الألفية. السيوطي: جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، (ت: ٩١١هـ) وبهامشه: توضيحات للبهجة المرضية للسيد صادق الشيرازي ، قم ، دار الإيمان مطبعة كورش طهران ، ط١ ، ١٤٠٣هـ.
٩- البيان في غريب إعراب القرآن. الأنباري: أبو البركات ، عبد الرحمن ابن محمد (ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق: طه عبد الحميد طه ، مراجعة: مصطفى السقا ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠م.
١٠- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
١١- التعريفات، للجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ) ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشردار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
١٢- الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (المتوفى: ٣٧٧هـ)تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق ، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م
١٣- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١
١٤- الخصائص ،لابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة

١٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المتوفى: ٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق
١٦- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣) تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح ، دار الزمان ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧
١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ
١٨- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)
١٩- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، د. نادية رمضان النجار، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى
٢٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (المتوفى: ٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ
٢١- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل: بهاء الدين ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد بركات ، دار الفكر دمشق ، ١٩٨٠م
٢٢- المقتضب. المبرد: أبو العباس ، محمد بن يزيد ، (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت عالم الكتب ، (غ. ت).
٢٣- أمالي ابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن، دار الجيل

– بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م
٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين ، دار الهداية
٢٥- تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري: إسماعيل بن حماد ، (ت: ٣٩٣ هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٩٨٤ م.
٢٦- تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت
٢٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني. المالقي: أحمد بن عبد النور ، (ت: ٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد بن محمد الخراط ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، (غ. ت).
٢٨- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. ابن عقيل: بهاء الدين ، عبد الله بن عبد الرحمن ، (ت: ٧٦٩هـ) ، تحقيق: تركي فرحان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٨م.
٢٩- شرح الأشموني لألفية ابن مالك. الأشموني: أبو الحسن ، علي بن محمد بن عيسى ، (ت: نحو ٩٠٠هـ) القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية.
٣٠- شرح الكافية الشافية. ابن مالك: محمد بن عبدالله ، (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (غ. ت).
٣١- شرح المفصل. ابن يعيش: موفق الدين ، يعيش ، (ت: ٦٤٣هـ) ، بيروت ، عالم الكتب (غ. ت).
٣٢- شرح المكودي لألفية ابن مالك ،المكودي ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت: ٨٠٧هـ) تحقيق: محمد صدقي ،دار الفكر ، بيروت ١٩٩٥م

٣٣- لسان العرب ، لابن منظور ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين (المتوفى: ٧١١هـ) ، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٣٤- لمع الأدلة في أصول النحو. الأنباري: أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الأفغاني ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، ط١ ، ١٩٥٧م.

٣٥- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ) تحقيق: محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة: ١٣٨١ هـ

٣٦- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن،مؤسسة الرسالة ،بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ

٣٧- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ،مصر ، الطبعة: الأولى

٣٨- معانى القرآن للأخفش الأوسط ، أبو الحسن المجاشعي (المتوفى: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م

٣٩- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل (المتوفى: ٣٣٨هـ) تحقيق محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى – مكة المرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩

٤٠- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٤١- معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ،دار الفكر ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام: عبد الله بن يوسف ، (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة: سعيد الأفغاني ، بيروت ، دار الفكر ، ط٥ ١٩٨٥م.
٤٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
٤٤- النقد العربي نحو نظرية ثانية ، الدكتور مصطفى ناصف، من منشورات عالم المعرفة العدد ٢٥٥.

المصادر المخطوطة

٤٥- تحقيق النصف الأول من كتاب المجيد في إعراب القرآن المجيد ، لإبراهيم بن محمد السفاقسي (المتوفى ٧٤٢ هـ)، دكتوراه ، إعداد: عبد العزيز احمد محمد إسماعيل ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٣٩٨ هـ.

الدوريات والحوليات

٤٦- رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه ، للدكتور السيد مصطفى جمال الدين، بحث علمي منشور على الشبكة العنكبوتية
٤٧- المصطلح اللغوي عند ابن جني في كتاب الخصائص، مصدره ودلالته ، د. محمود عبد الله جفال ، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٧١